

القسم الرابع :
القطاع المصرفي اللبناني
في العام ٢٠١٤

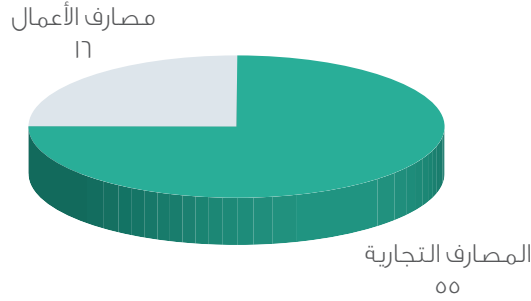
04



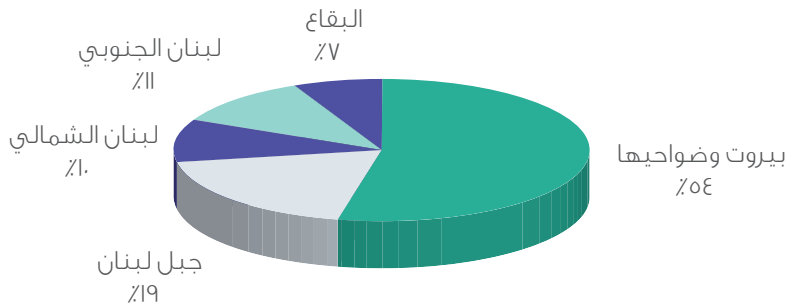
أولاً- المقدّمة

1-1 في نهاية العام ٢٠١٤، بلغ عدد المصارف العاملة في لبنان ٧١ مصرفاً توزّعت بين ٥٥ مصرفاً تجارياً و١٦ مصرفاً للأعمال. ووصل عدد فروع هذه المصارف إلى ١٠٤١ فرعاً يتوافق توزّعها على المناطق اللبنانية مع التوزّع الجغرافي النسبي للأنشطة الاقتصادية. وفي عداد المصارف التجارية تُدرج خمسة مصارف إسلامية، وعدد قليل من المصارف الخاصة لتصنّف الأخرى كمصارف شاملة. على صعيد آخر، تتوزّع المصارف العاملة في لبنان كالآتي: ٨ فروع لمصارف تجارية عربية وه فروع لمصارف تجارية أجنبية، ٤٧ مصرفاً لبنانياً ش.م.ل ذات مساهمة أكثرية لبنانية و١١ مصرفاً ش.م.ل ذات مساهمة عربية (اثنان منها للأعمال) تملك حصصاً وازنة في مصارف لبنانية كبيرة وعريقة وبإدارة لبنانية. ويمكن توزيع المصارف اللبنانية ش.م.ل. ضمن ٤١ مجموعة: ٣٢ مجموعة للمصارف اللبنانية ذات المساهمة اللبنانية الأكثرية و٩ مجموعات للمصارف اللبنانية ذات المساهمة العربية الأكثرية. كما يتواجد في لبنان ١٠ مكاتب تمثيل لمصارف أجنبية. وللمصارف العاملة في لبنان علاقات مراسلة مع ١٦١ مصرفاً في ٨٨ مدينة حول العالم تسهّل العمليات المالية مع باقي الدول وبالعكس. وفي إطار السياسات المتشدّدة، تخضع المصارف اللبنانية لقواعد ومعايير عمل المصارف المراسلة التي تلتزم بما يصدر عن سلطاتها وبلدانها. وتتواصل المصارف مع مراسليها من خلال القنوات المتعارف عليها ومن خلال زيارة كبار المسؤولين لديها مباشرةً لُنظرائهم لدى المصارف المراسلة.

بنية القطاع المصرفي اللبناني
نهاية العام ٢٠١٤



التوزع الجغرافي لفروع المصارف التجارية
نهاية العام ٢٠١٤

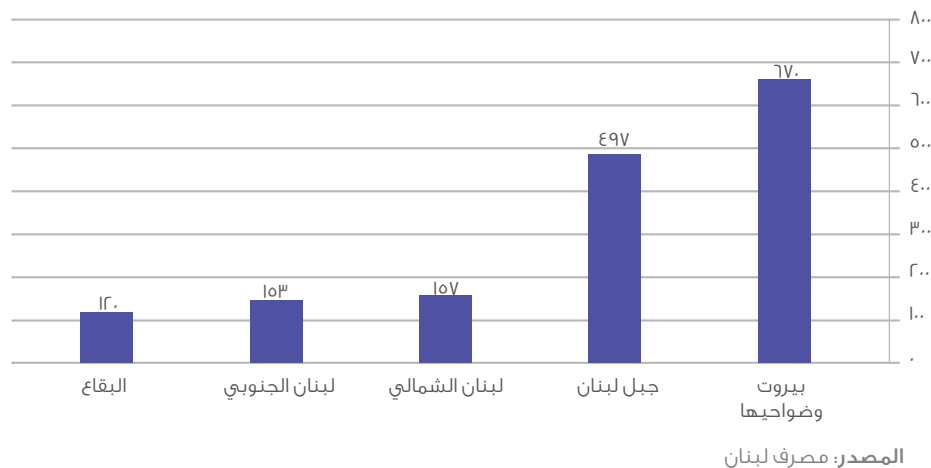


المصدر: مصرف لبنان

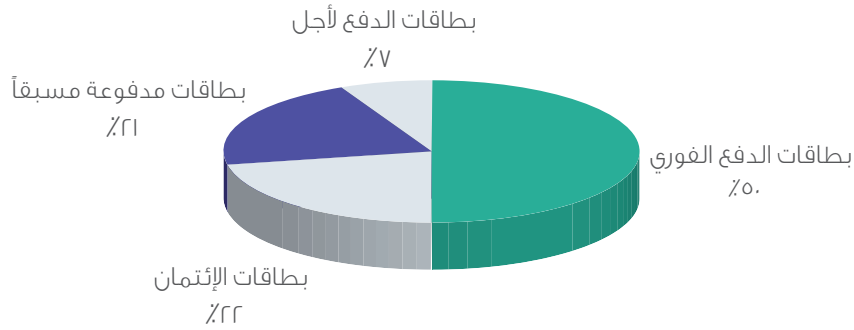
2-1 في موازاة ذلك، يتواجد حالياً ١٧ مصرفاً لبنانياً في ٣٣ بلداً في مختلف أنحاء العالم: من المنطقة العربية، ذات الأسواق الهامة (كمصر والسودان والجزائر والسعودية والإمارات والبحرين وقطر وسلطنة عمان وسورية والأردن والعراق)، وأسواق إقليمية ذات وزن اقتصادي مهم (كتركيا) إلى أوروبا وأميركا وإفريقيا وآسيا وأستراليا. ويتخذ هذا التواجد أشكالاً قانونية عديدة موزعة بحسب آخر المعطيات المتوافرة كالتالي: ٢٠ مكتب تمثيل، ٦١ فرعاً مباشراً، ٤٠ مصرفاً تابعاً/شقيقاً لها ما يزيد عن ٢٥٠ فرعاً في بلدان تمركزها. وياتت شبكة الانتشار الخارجي حتمية للمصارف اللبنانية إزاء ضيق السوق المحلية وتعرضها الدائم لشئى الضغوط السياسيّة والأمنيّة، على أن يبقى هذا التوسّع مدروساً وهو محط متابعة من قبل السلطات النقدية والرقابية بما يتماشى مع المعايير الدولية. ويشكّل الانتشار المصرفي الخارجي تصديراً للخدمات اللبنانية ويساهم في إعادة التوازن إلى مدفوعات لبنان الخارجية، ويقترن بتقوية موارد هذه المصارف البشرية والترسولية والتنظيمية.

3-1 وتكملة لتوسّع شبكة الفروع المصرفية، تابعت المصارف في العام ٢٠١٤ تطوير أنظمة ووسائل الصيرفة عن بُعد، أي القيام بالعديد من الخدمات المصرفية من دون الحاجة إلى التواصل مع موظفي الفروع المصرفية. فزادت انتشار خدمة الصراف الآلي والمهام التي يمكن لهذه الأجهزة القيام بها من إيداع وسحب وكشف حساب وغيرها، بحيث وصل عددها الموضوع في خدمة الزبائن إلى ١٥٩٧ جهازاً في نهاية العام المذكور. وبلغ العدد الإجمالي لبطاقات الدفع والائتمان ذات درجات الأمان العالية في التداول قرابة ٢.٤ مليون بطاقة.

التوزيع الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي
نهاية العام ٢٠١٤



توزيع البطاقات المصرفية
نهاية العام ٢٠١٤



المصدر: مصرف لبنان

وشهد العام ٢٠١٤ إطلاق المزيد من البطاقات الذكية، ومنها بطاقات اعتماد ائتمانية متنوّعة تجسّد الشراكة الوثيقة بين صيرفة التجزئة وحقل الاتصالات ومراكز تجارية. ومن جديد البطاقات لإطلاق خدمة وسائل الدفع عبر الهاتف وساعة اليد، وهي الخدمة الرائدة من نوعها في منطقة الشرق الأوسط. كما أطلق عدد من المصارف تطبيقات على الهاتف المحمول تخوّل زبائن المصارف القيام بعدد كبير من العمليات المصرفية من خلالها، من دون الرجوع إلى المصرف وبدرجة أمان مرتفعة، في إشارة إلى التحوّل إلى شريحة خدمات مصرفية ومالية شاملة، وتعزيز الموقع التنافسي.

4-1 وباتت المسؤولية الاجتماعية أكثر فأكثر في صلب مهامّ المصارف العاملة في لبنان. وجديد العام ٢٠١٤ انضمام عدد من المصارف إلى الميثاق العالمي للأمم المتحدة الذي يعتمد مجموعة من القيم في مجال حقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومحاربة الفساد، ما يعني دمج المسؤولية الاجتماعية في سلوك المصرف وعملياته وعلاقاته، بحيث أطلقت المصارف منتجات تتعلق بالبيئة وصديقة للبيئة ولصحة المواطن وسلامته. كما استمرّت المصارف التجارية العاملة في لبنان في لعب دور محوري في النهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال توفير جزء هام من الحاجات التمويلية اللازمة لتحفيز النمو. فأقرضت مؤسسات القطاع الخاص بالأحجام المطلوبة والوافية، وأقنت السيولة اللازمة لاستهلاك الأفراد وكذلك القطاع العام. كما وفرت لهذا الأخير جزءاً مهماً من الإيرادات من خلال مساهماتها في دفع ما يتوجّب عليها من ضرائب. وأقنت فرص عمل للشباب اللبناني ودأبت على رفع مستوى الأداء المصرفي من خلال تحسين كفاءات الموارد البشرية العاملة لديها وزيادة مؤهلاتها. والجدير ذكره أن الجامعيين باتوا يمثلون أكثر من ٧٤٪ من العاملين في القطاع المصرفي اللبناني.

5-1 وفي العام ٢٠١٤، وفي سياق الانخراط التام في العولمة، التزمت المصارف كعادتها تطبيق المعايير الدولية المتعلقة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب. وهي تلتزم بالتعديلات التي تضعها هيئة التحقيق الخاصة المولجة بهذا الموضوع في لبنان. ويتضمّن الإطار أدناه ملخصاً عن أبرز أعمال هيئة التحقيق الخاصة خلال العام ٢٠١٤.

في العام ٢٠١٤، عالجت وحدة المدققين والمحققين في الهيئة ١٨٣ إبلاغاً عن عمليات مشبوهة و١٣٣ طلب مساعدة. واتخذت هيئة التحقيق الخاصة في هذا الصدد قرارات عديدة، منها تبادل معلومات مع وحدات إخبار مالي نظيرة ووضع بعض الحسابات المصرفية قيد المتابعة وتجميد حسابات في ١٣ حالة تم رفع السرية المصرفية عنها تجاه المدعي العام التمييزي.

وشملت أعمال التدقيق الميداني الذي تجرته وحدة التحقق من الإجراءات على أساس المقاربة المبنية على المخاطر ٣٠ مصرفاً و ٢٢ مؤسسة مالية و ١٤ شركة تأمين و ٥٨ مؤسسة صرافة و ٧ مؤسسات وساطة مالية وغيرها من الجهات الملزمة بالإبلاغ. وتلقت الوحدة التقارير السنوية التي أعدها مفضو المراقبة حول إجراءات مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب لدى ٦٩ مصرفاً و ٥٣ مؤسسة مالية و ٤٨ مؤسسة صرافة من الفئة أ. وقد ورد إلى الهيئة عدد من الحالات: ٢٧٧ منها ٢٠١ من قبل جهات محلية (تمت إحالة ٣٠ حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة و ٤٨ حالة قيد التحقيق) و ٧٦ من قبل جهات خارجية (تمت إحالة ٤٢ حالة إلى النيابة العامة و/أو إلى الجهات المستعلمة و ٢٥ قيد التحقيق). وتوزعت الحالات الواردة بين اختلاس أموال خاصة (٢٥,٣٪)، تزوير (١٢٪)، إرهاب أو تمويل إرهاب (٨,٧٪)، اختلاس أموال عامة (٤,١٪)، تجارة مخدرات (٢,١٪)، جرائم منظمة (٠,٨٪) وحالات غير مصنفة (٤٧٪).

6-1 وفي مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والتزام لبنان بالمعايير الدولية، نشير إلى الجهود المكثفة التي بذلها في السنوات القليلة الماضية كل من المصرف المركزي والمصارف مع التشدد في تطبيق العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة على بعض الدول والأفراد والمؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى الجهود التي تقوم بها جمعية المصارف من خلال اللجان النيابة من أجل إقرار القوانين ذات الصلة. ونذكر هنا بوجود مشاريع قوانين هامة في أدرج مجلس النواب، وهي تتعلق بتعديل قانون مكافحة تبييض الأموال رقم ٢٠٠١/٣١٨ ليشمل جرائم مالية جديدة، والإنضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة الإرهاب، والتصريح عن نقل الأموال عبر الحدود، وتبادل المعلومات الضريبية. ومن المأمول أن يتم إقرار هذه المشاريع في المستقبل القريب، ما يعزز قدرات لبنان في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما نذكر بأنه في إطار التعاون مع المنظمات الدولية، تم استعراض مجالات التعاون الممكنة بين كل من منظمة الإنتربول، و"مؤسسة الإنتربول من أجل عالم أكثر أماناً"، والقطاع المصرفي اللبناني، في سبيل تعزيز مكافحة الجرائم المنظمة، ولا سيما الجرائم المالية كتبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك خلال اجتماع عمل عقد في جمعية المصارف في كانون الثاني ٢٠١٤.

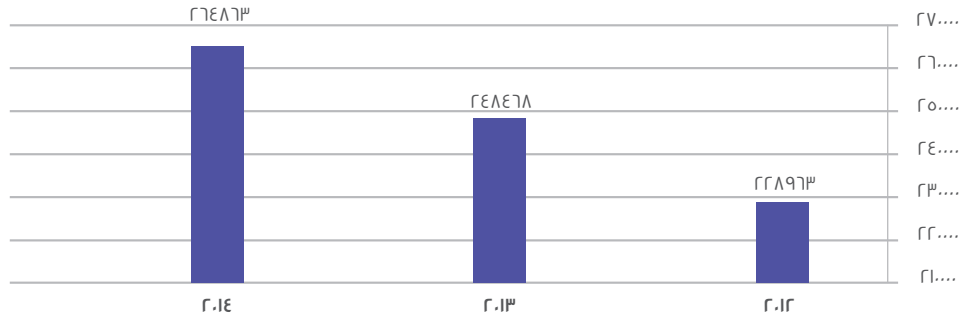
ونلفت أخيراً أنه في العام ٢٠١٤، أعدت شركة ديلويت Deloitte، بطلب من جمعية المصارف، دليل العقوبات Sanctions and Embargoes Program- Generic Policy and Procedures Manual، وذلك بعد أن أصدرت في العام ٢٠١٣ دليل "السياسات والإجراءات" في موضوعي مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وقانون الامتثال الضريبي الأميركي. وقد جرى إعداد كل دليل بالتعاون الوثيق مع "لجنة التحقق ومكافحة تبييض الأموال" في جمعية المصارف.

ثانياً- النشاط المصرفي

1-2 برهن القطاع المصرفي اللبناني في العام ٢٠١٤ مرةً جديدةً عن مناعةٍ مكتسبةٍ في وجه التحديات الداخلية والخارجية، وعن قدرة واضحة وأكيدة على التكيف مع أصعب الظروف السياسية والأمنية والإقتصادية وأكثرها تعقيداً. ويبقى هذا القطاع إحدى الركائز الأساسيَّة للاستقرار الإقتصادي في البلاد، علماً أنه يعمل بأقل من طاقته الحقيقية، وأنه يخترن إمكانات نموٍ كامنةٍ تفوق بكثير معدلات النمو الفعلية المسجَّلة. مع ذلك، تبقى النتائج التي حقَّها القطاع في العام ٢٠١٤ مقبولة وجيدة في ظلِّ الأداء الضعيف للاقتصاد اللبناني وفي سياق الأحداث التي شهدتها البلاد، من اضطرابات أمنية متنقِّلة ومن فراغٍ في سدِّة الرئاسة الأولى وتعثُّر كبيرٍ في عمل السلطتين التنفيذية والتشريعية، بالإضافة إلى تلبُّد الأجواء الإقليمية المنعكسة سلباً على مختلف مجالات الإستثمار في لبنان، بما فيه الإستثمار المالي.

2-2 في نهاية العام ٢٠١٤، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يوازي ٢٦٤٨٦٣ مليار ليرة (ما يعادل ١٧٥,٧ مليار دولار) مقابل ٢٤٨٤٦٨ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣ (١٦٤,٨ مليار دولار). وعليه، تكون هذه الموجودات قد ازدادت بنسبة ٦,٦٪ في العام ٢٠١٤، وهي أدنى من الزيادة المحقَّقة في العام ٢٠١٣ والتي كانت قد بلغت ٨,٥٪.

إجمالي موجودات / مطلوبات المصارف التجارية العاملة في لبنان نهاية الفترة (مليار ليرة)



المصدر: مصرف لبنان

ويعرض الجدول أدناه تطوُّر أبرز بنود مطلوبات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية من المجموع. ولم تظهر المقارنة بين نهاية العاقين ٢٠١٣ و٢٠١٤ تغيُّراً يُذكر باستثناء ارتفاع بسيط لحصة الأموال الخاصة من ٨,٦٪ من إجمالي الميزانية في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ٩٪ في نهاية العام ٢٠١٤، وارتفاع حصة التزامات القطاع المالي غير المقيم (من ٣,٠٪ إلى ٣,٣٪ تبعاً) مقابل تراجع حصة ودائع القطاع الخاص المقيم (من ٦٥,٤٪ إلى ٦٥,٠٪).

3-2 وتبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، وقد شكّلت ٨٤,٠٪ من إجمالي المطلوبات في نهاية العام ٢٠١٤ (٨٤,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣)، ما يجعلها تندرج ضمن ما يُعرف عالمياً بـ Deposit-rich Banks، أي المصارف التي تعتمد بشكل كبير وأساسي على الودائع لتمويل التوظيفات. وإلى الودائع، تضيف المصارف مواردها الذاتية المتمثلة بالأموال الخاصة. وتحاول المصارف زيادة مواردها المتوسطة والطويلة الأجل من خلال إصدار شهادات إيداع وأسهم تفضيلية وسندات دين مرؤوسة وتأمين خطوط ائتمان من مؤسسات ومنظمات وصناديق عربية وعالمية. إلا أن مجمل الموارد خارج الودائع والأموال الخاصة ما زالت متواضعة وتحتاج إلى تطوير أسواق رأس المال.

**مطلوبات المصارف التجارية
نهاية الفترة (مليارات الليرات ونسب مئوية)**

	٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)	
ودائع القطاع الخاص المقيم	١٧٢.٤١	٦٥,٠	١٦٢.٣٩٦	٦٥,٤	١٥٢.١٢٤	٦٦,٤	
ودائع القطاع العام	٤٨٤٢	١,٨	٤٤٦٣	١,٨	٤٠٠٨	١,٨	
ودائع القطاع الخاص غير المقيم	٤٥٦٨٠	١٧,٢	٤٢٩٣٤	١٧,٣	٣٦٣١١	١٥,٩	
إلتزامات تجاه القطاع المالي غير المقيم	٨٧٩٥	٣,٣	٧٥٥٥	٣,٠	٨٨٩٧	٣,٩	
الأموال الخاصة	٢٣٧١٩	٩,٠	٢١٤١٠	٨,٦	١٩٠٥٨	٨,٣	
مطلوبات أخرى	٩٧٨٦	٣,٧	٩٧١٠	٣,٩	٨٥٦٥	٣,٧	
المجموع	٢٦٤٨٦٣	١,٠٠٠	٢٤٨٤٦٨	١,٠٠٠	٢٢٨٩٦٣	١,٠٠٠	

المصدر: مصرف لبنان

الودائع

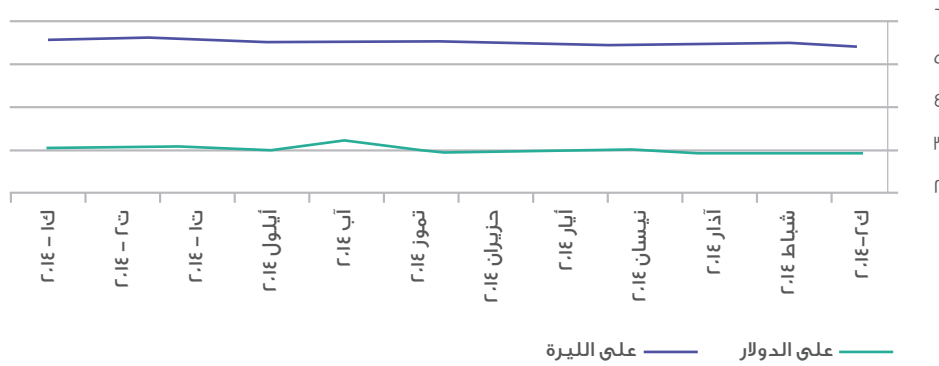
4-2 في نهاية العام ٢٠١٤، وصلت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع القطاع العام، إلى ٢٢٢٥٦٣ مليار ليرة (ما يعادل ١٤٧,٦ مليار دولار) مقابل ٢٠٩٧٩٣ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣. بذلك تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة ١,١٪ في العام ٢٠١٤ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتها ٩٪ في العام ٢٠١٣. فقد انعكست المعطيات المتمثلة بضعف النمو الاقتصادي وزيادة عجز المدفوعات الخارجية تباطؤاً في نمو الودائع الذي يبقى، رغم ذلك، كافياً لتغطية الاحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص.

5-2 وفي نهاية العام ٢٠١٤، بلغت حصة ودائع القطاع الخاص المقيم ٧٧,٣٪ من إجمالي الودائع وحصة القطاع الخاص غير المقيم ٢,٥٪ وتلك العائدة للقطاع العام ٢٠,٢٪. وتجدر الإشارة إلى أن الودائع تتضمن شهادات الإيداع التي تُصدرها المصارف، وقد بلغت قيمة هذه الشهادات ٥٢٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤. وتتميّز الودائع المصرفية بكون غالبيتها حسابات ادّخار (أكثر من ٨٠٪) وقصيرة الأجل (أقل من ٩٠ يوماً). على صعيد آخر، توزعت الودائع الإجمالية بين ٣٥,٧٪ بالليرة اللبنانية و٦٤,٣٪ بالعملة الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٤ (٣٥,٣٪ و٦٤,٧٪ تبعاً في نهاية العام ٢٠١٣).

6-2 من جهة أخرى، تتركز الودائع المصرفية في مدينة بيروت وضواحيها، إذ استقطبت هذه المنطقة حوالي ٦٩,٣٪ من الودائع الإجمالية في نهاية العام ٢٠١٤ موزعة على ٤٨,٥٪ من العدد الإجمالي للمودعين، في حين تعود نسبة ٣٠,٧٪ من الودائع إلى المناطق الأخرى وتتوزع على ٥١,٥٪ من مجموع المودعين، ما يدل على اختلاف متوسط الوديعة بين بيروت وضواحيها والمناطق الأخرى.

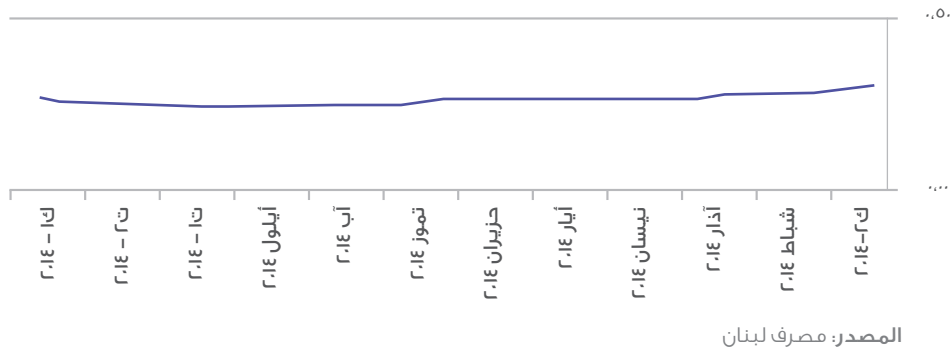
7-2 في موازاة استقرار معدلات الفائدة على سندات الخزينة في العام ٢٠١٤ شأنها في العام الذي سبق، ارتفع قليلاً كل من متوسط الفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة من ٥,٤٤٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٥,٥٢٪ في العام ٢٠١٤ ومتوسط الفائدة الدائنة على الدولار من ٢,٩٢٪ إلى ٣,٠٣٪ في التاريخين المذكورين على التوالي، علماً أنه سجّلت تقلبات شهرية بسيطة. تجدر الإشارة إلى أن معدلات الفائدة العالمية بقيت عند مستويات متدنّية، فبنك الاحتياطي الفدرالي أبقى على فائدة قريبة من الصفر، فيما عمد البنك المركزي الأوروبي إلى خفض إضافي للفائدة في مطلع حزيران ثم في أيلول ٢٠١٤، حيث أصبحت الفائدة على ودائع المصارف لديه سلبية والسعر الرئيسي لإعادة التمويل عند مستوى قياسي منخفض. ومن المتوقع أن ترتفع معدّلات الفائدة الأميركية بدءاً من النصف الثاني من العام ٢٠١٥ أو مع مطلع العام ٢٠١٦.

تطور معدلات الفائدة الدائنة في سوق بيروت (%)



المصدر: مصرف لبنان

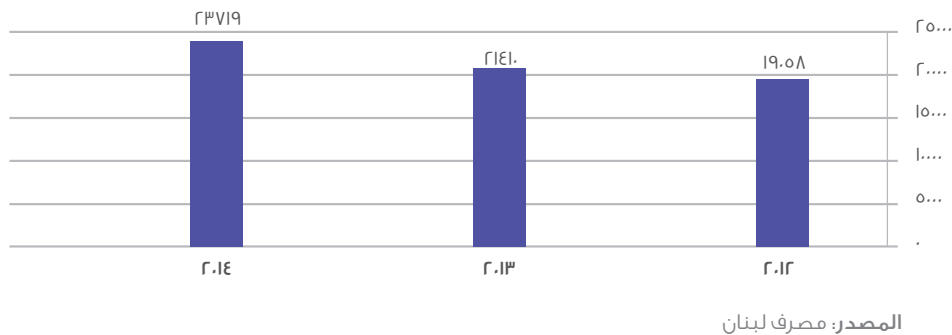
معدل ليبور عل الدولار لثلاثة أشهر (%)



الأموال الخاصة

8-2 ارتفعت الأموال الخاصة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ٢٣٧١٩ مليار ليرة (ما يعادل ١٥,٧ مليار دولار) في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٢١٤١٠ مليارات ليرة في نهاية العام ٢٠١٣، لتسجل بذلك زيادة نسبتها ١٠,٨٪ في العام ٢٠١٤ مقابل زيادة أعلى بلغت نسبتها ١٢,٣٪ في العام ٢٠١٣. وفي نهاية العام ٢٠١٤، شكّلت الأموال الخاصة حوالي ٩٪ من إجمالي الميزانية غير المرجّحة بالمخاطر (٨,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٣) و٣,٩٪ من إجمالي التسليفات للقطاع الخاص (٣,٠٪ في نهاية العام ٢٠١٣). وتعدّ هذه المعدّلات جيّدة بالمقارنة مع مثيلاتها في عدد كبير من الدول الأوروبية المتقدّمة.

الأموال الخاصة في المصارف التجارية
نهاية الفترة (مليار ليرة)



9-2 إن للرساميل أهمّية في الحماية من المخاطر المختلفة التي يتعرّض لها المصرف وفي زيادة الثقة باستمراريتها، كما في حماية الزبائن والموظفين والمساهمين والاقتصاد بشكل عام. وتمنح الرساميل المزيد من عناصر القوّة والمرونة في تنفيذ التوسّع الداخلي والخارجي على صعيديّ الانتشار والأعمال. وتوسيع الرساميل هو موجب على المصارف، التي تكوّنت رساميلها من مصدرين: يعود الأول إلى الرساميل الجديدة التي جذبتها المصارف من المستثمرين في لبنان والخارج من طريق إصدار الأسهم العادية والتفضيلية المصنّفة ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة، ومن طريق فتح رساميلها لمساهمين قدامى وجدد. ويكمن الثاني في إعادة ضخّ المصارف معظم أرباحها ضمن رساميلها من أجل توسيع قاعدة هذه الرساميل. ويتمّ ذلك بإشراف مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف.

10-2 وتبقى الأموال الخاصة المساندة، التي تشمل السندات والقروض المرؤوسة وبعض أنواع الأسهم التفضيلية، متدنّية بالمقارنة مع الأموال الخاصة الأساسيّة، وشكّلت الأخيرة ٧,٤٪ من الأموال الخاصة في نهاية العام ٢٠١٤ (٨,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣). ومن الواضح أن ذلك يتناسب إلى حدّ كبير مع اتفاقية بازل ٣ لتعزيز متانة المصارف، والتي تتضمّن رفع مستوى الجودة في قاعدة رأس المال من خلال التركيز على مفهوم حقوق المساهمين ضمن الأموال الخاصة الأساسيّة Tier one وتهميش الأموال الخاصة المساندة Tier two. وقد عدّلت الاتفاقية الجديدة جذرياً بنية مفهوم الرأسمال ونوعيته. ويتجاوز معدل الملاءة للمصارف المحلية ١٠٪ بحسب بازل ٣ مع توقع وصوله إلى ١٢٪ مع نهاية العام ٢٠١٥. وتفوق نسبة السيولة ٣٠٪ ومعدل الرافعة المالية (Leverage) ١٠٪. وعلى سبيل المقارنة، فإن سلطات الرقابة في الولايات المتحدة تعتمد خمس فئات لتصف درجة رسملة المؤسسات المصرفية الأميركية. والفئة الأعلى مرتبة هي "المُرسّمة جيداً" Well capitalized، بحيث أن لدى المؤسسة المصرفية في هذه الفئة نسبة رأسمال إلى موجودات مرجّحة بالمخاطر Capital to risk weighted assets لا تقلّ عن ١٠٪، ونسبة أموال خاصة أساسية إلى موجودات مرجّحة بالمخاطر Core capital to risk weighted assets لا تقلّ عن ٦٪، ونسبة الرافعة المالية، أي Tier one capital to average total assets لا تقلّ عن ٥٪.

توظيفات القطاع المصرفي

11-2 خلافاً لبنية الإلتزامات، حصلت بعض التغيّرات في بنية توظيفات المصارف التجارية عند مقارنة المعطيات في نهاية العام ٢٠١٤ قياساً على نهاية العام ٢٠١٣. فقد عاودت حصّة الودائع لدى مصرف لبنان ارتفاعها إلى ٣٦,١٪ من إجمالي التوظيفات من ٣٣,٠٪ في نهاية التاريخين على التوالي، كما استمرّت حصّة التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم في الإرتفاع إلى ٢٥,٨٪. في المقابل، تراجع حصّة التسليفات للقطاع العام إلى ٢١,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٤ بعد ارتفاعها في العام الذي سبقه. كما تابعت حصّة الموجودات الخارجية تراجعها لتصل إلى ١٣,٨٪ في نهاية العام المذكور.

التقرير السنوي ٢٠١٤

ويعرض الجدول أدناه تطوّر بنود موجودات المصارف التجارية من حيث القيمة المطلقة والأهمية النسبية بين نهاية العام ٢٠١٢ ونهاية العام ٢٠١٤.

موجودات المصارف التجارية كما في نهاية الفترة (مليارات الليرات - ونسب مئوية)

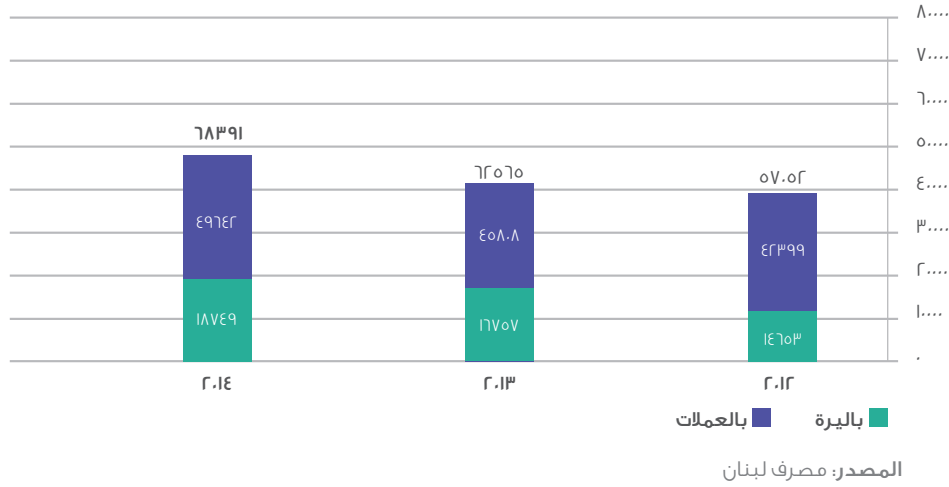
٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		
القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	القيمة	الحصة من المجموع (%)	
٩٦٣١٤	٣٦,٤	٨٢٥٣٣	٣٣,٢	٧٩٦,٤	٣٤,٨	موفورات
٩٥٧,٧	٣٦,١	٨١٩٥٧	٣٣,٠	٧٩١٧٩	٣٤,٦	منها: ودائع لدى مصرف لبنان
٦٨٣٩١	٢٥,٨	٦٢٥٦٥	٢٥,٢	٥٧,٥٢	٢٤,٩	تسليفات للقطاع الخاص المقيم
٥٦٣,٨	٢١,٣	٥٦٧٨٦	٢٢,٨	٤٦٩٣,٠	٢٠,٥	تسليفات للقطاع العام
٣٦٤٧,٠	١٣,٨	٤,٠٣٧	١٦,٢	٣٩٤٤٧	١٧,٢	موجودات خارجية
١٨٣٤٢	٦,٩	٢١,٤١	٨,٥	٢١٧,٢	٩,٥	منها: ودائع لدى القطاع المالي غير المقيم
٨٣٣٩	٣,١	٨٨٦٢	٣,٦	٨٤٥٢	٣,٧	تسليفات للقطاع الخاص غير المقيم
٧٣٨٠	٢,٨	٦٤٤٧	٢,٦	٥٩٣,٠	٢,٦	قيم ثابتة وموجودات غير مصنفة
٢٦٤٨٦٣	١,٠٠٠	٢٤٨٤٦٨	١,٠٠٠	٢٢٨٩٦٣	١,٠٠٠	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

التسليفات للقطاع الخاص

12-2 واصلت التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ارتفاعها في العام ٢٠١٤ لتصل إلى ما يقارب ٥,٩ مليار دولار في نهايته، مقابل ٤٧,٤ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٣. غير أنّ معدّل ارتفاعها أخذ بالتباطؤ منذ ٤ سنوات، وقد بلغ ٧,٤٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٩,٠٪ في العام ٢٠١٣، لكنّه يبقى جيداً ومقبولاً في ظلّ النمو الاقتصاديّ الضعيف في البلاد وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. وقد شكّلت التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، والتي تتعلق في جزء كبير منها بتمويل مشاريع لرجال أعمال لبنانيين في الخارج، ولا سيّما في الدول العربية والإفريقية، ١,٩٪ من إجماليّ التسليفات للقطاع الخاص في نهاية العام ٢٠١٤، مقابل ١٢,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣.

إجمالي التسليفات للقطاع الخاص المقيم
نهاية الفترة (مليار ليرة)



13-2 وهكذا، تستمرّ المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بكلفة مقبولة لم تتخط ٧٪ في المتوسط بالليرة وبالعملة الأجنبية في العام ٢٠١٤، ولأجل تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. ولقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ما يوازي ١٠٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية العام ٢٠١٤، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة. أما المستوى المرتفع نسبياً لهذا المعدّل في لبنان فيمكن تفسيره، من جهة، بضخامة الطلب الخاص الممول في جزء كبير منه من قِبَل المصارف لصالح الأفراد والمؤسسات، وذلك من أجل الإستثمار وبخاصة الاستهلاك، ومن جهة أخرى، بضعف رسملة قطاع المؤسسات وطاقة هذه الأخيرة على التمويل الذاتي ولجوئها الكثيف إلى التمويل المصرفي بعيداً عن سوقَي الأسهم وسندات دين الشركات التي يفتقر إليها لبنان.

14-2 من ناحية أخرى، ارتفعت قليلاً نسبة التسليفات بالعملة الأجنبية قياساً على الودائع بهذه العملات لتصل إلى ٤٠,٥٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ من ٤٠,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣، كما استمرت نسبة التسليفات بالليرة إلى الودائع بالليرة في الارتفاع لتصل إلى ٢٥,١٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ مقابل ٢٤,١٪ في نهاية العام ٢٠١٣. وتبقى نسبة التسليفات إلى الودائع منخفضة في لبنان، في إشارة إلى معدّلات السيولة المرتفعة التي يتمتّع بها القطاع المصرفي اللبناني وإلى حجم الأدّخار المرتفع بالنسبة إلى القدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني.

15-2 ومع ارتفاع التسليفات بالليرة بنسبة ١١,٩٪ في العام ٢٠١٤ وبنسبة ١٤,٤٪ في العام ٢٠١٣، أي بوتيرة أسرع من نسبة ارتفاع التسليفات بالعملة الأجنبية التي بلغت ٦,١٪ و ٧,٥٪ في التاريخين على التوالي، سجّل تراجع إضافي لمعدّل دولرة التسليفات إلى ٧٥,٦٪ في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ مقابل ٧٦,٥٪ في نهاية العام ٢٠١٣. وجاء تراجع معدّل دولرة التسليفات في السنوات الأخيرة كأحد أبرز نتائج الحوافز التي قدّمها مصرف لبنان لبعض أنواع التسليفات، وهي تتعلق بصورة

رئيسية بقروض سكنية إضافة إلى قروض إنتاجية لتمويل مشاريع جديدة أو توسيع مشاريع قائمة وقروض تتعلق بالتعليم العالي والمشاريع الصديقة للبيئة والزراعة (غير تلك المدعومة فوائدها).

16-2 وقد استندت سياسة مصرف لبنان التحفيزية للقطاع الخاص في الفترة الأخيرة إلى دعائم عدّة ومتنوّعة. نذكر منها أولاً الرزمة التحفيزية من السيولة بكلفة متدنية للمصارف، إذ أطلق مصرف لبنان في مطلع العام ٢٠١٣ بموجب التعميم الوسيط ٢٠١٣/٣١٣ برنامجاً تحفيزياً للتسليفات، شمل معظم القطاعات الاقتصادية وبخاصة قطاع السكن. ومع استمرار ضعف الطلب الخارجي بسبب الأوضاع القائمة، بادر مصرف لبنان إلى إعطاء دفع جديد لعملية النمو الاقتصادي من خلال تحفيز الطلب الداخلي عبر التسليف المصرفي، لا سيما بالليرة، وبفوائد مقبولة. ووضع مصرف لبنان عبر مبادرته هذه نحو ١,٤ مليار دولار بتصرف المصارف بفائدة ١٪، لتستمر هذه الأخيرة في إقراض المؤسسات والأسر بهذه الآلية الجديدة بعد استنفاد آلية الإحتياطي الإلزامي، علماً أن المصارف تتحمّل وحدها مخاطر التسليف. وحدّد مصرف لبنان كذلك بنية إفادة الأنشطة الاقتصادية من آلية التسليف هذه مع سقف للفوائد المدينة لا يتعدّى ٥٪. وكان ثمة تجاوب كبير مع البرنامج من قبل المصارف. ووضع المصرف المركزي ضمن هذه الآلية مطلع العام ٢٠١٤ مبلغاً إضافياً يناهز ٨٠٠ مليون دولار لمزيد من التحفيز الاقتصادي، كما أعاد المبادرة مرّة أخرى مخصّصاً مبلغ مليار دولار للعام ٢٠١٥. وتستهدف هذه المبادرات قطاعات الإسكان والتعليم والبيئة والطاقة البديلة وريادة الأعمال والأبحاث والتطوير والمشاريع الإنتاجية والاستثمارية الجديدة. ويتمثّل ثاني الحوافز بالتعميم الوسيط رقم ٢٠١٣/٣٣١ المتعلّق باقتصاد المعرفة، كون هذا القطاع يشكل محرّكاً للنمو في المستقبل. ويجيز هذا التعميم للمصارف والمؤسسات المالية المساهمة ضمن حدود ٣٪ من أموالها الخاصة في رسملة مشاريع ناشئة وحاضنات أعمال وشركات مسرّعة للأعمال يكون نشاطها متمحوراً حول قطاع المعرفة، في حين يوفر مصرف لبنان لهذه المشاريع ضماناً قدرها ٧٥٪ ممّا يحول دون مخاطرة المصارف بأموالها الخاصة. والغاية التي يتوخّاها مصرف لبنان من هذا التعميم تحريك آليات تأسيس شركات جديدة واعدة يمكن أن تتحوّل مستقبلاً إلى شركات قابلة لإغناء الثروة الوطنية وتأمين فرص عمل جديدة. وعمليات الرسملة من خلال شركات ومساهمات في رأس المال هي مهمّة جديدة تتيح للمصارف دعم الكفايات الفكرية وأصحاب الابتكارات المهنية التي تندرج في إطار اقتصاد المعرفة. ووفرت المصارف حتى الآن حوالي ٢٠٠ مليون دولار استثمرتها في شركات وصناديق ناشئة. أما ثالث الدعائم فيقوم على تمديد آجال القروض المدعومة للقطاعات المنتجة ومنها السياحة، من ٧ إلى ١٠ سنوات، وذلك بموجب التعميم ٢٠١٣/٣٣٥.

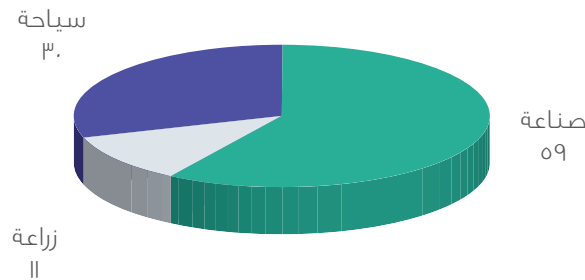
التسليفات المدعومة والحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي
(نهاية الفترة - مليار ليرة)

٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	
٦٧٨٩	٥٩٤٦	٥٣٣٤	١- التسليفات المتوسطة والطويلة الأجل المدعومة فوائدها
١٩١٦	١٧٤٨	١٥٧٥	٢- التسليفات المضمونة من شركة كفالات والمدعومة فوائدها
٢٠٤	٢٠٤	٢٠٤	٣- التسليفات المدعومة والممنوحة استناداً للبروتوكول الموقع مع البنك الأوروبي للتمير
١٩٢	١٧٩	١٧٠	٤- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسات الإيجار التمويلي
٨٠	٨٠	٧٩	٥- التسليفات المدعومة والممنوحة من مؤسسة التمويل الدولية IFC
١٦	١٦	١٦	٦- التسليفات المدعومة والممنوحة لتمويل رأسمال تشغيلي
٧	٧	٧	٧- التسليفات المدعومة والممنوحة من الوكالة الفرنسية للتنمية AFD
٩٢٠١	٨١٨٠	٧٣٨٦	مجموع التسليفات المدعومة الفوائد (١+٢+٣+٤+٥+٦+٧)
٣٩٣٩	٤١٦٦	٣٩٢٠	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الالتزامات الخاضعة للاحتياطي الإلزامي
٩٩٢٥	٩٨٩٩	٩٣٣٩	التسليفات المستعملة الحائزة على تخفيض من الاحتياطي الإلزامي

المصدر: مصرف لبنان

17-2 وتبين المعطيات الإحصائية أنّ التسليفات الحائزة على تخفيض من صلب الإحتياطي الإلزامي، وهي تسليفات ممنوحة بالليرة اللبنانية، ارتفعت بحوالي ٣٪ فقط في العام ٢٠١٤ لتصل إلى ٩٩٢٥ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٤، علماً أنها ارتفعت بنسبة ٦٪ في العام ٢٠١٣، وقد نتج ارتفاعها في السنوات الماضية بشكل رئيسي عن ارتفاع القروض السكنية. وتراجعت التسليفات الحائزة على تخفيض من الإلتزامات الخاضعة للإحتياطي الإلزامي بنسبة ٥,٥٪ في العام ٢٠١٤ لتبلغ ٣٩٣٩ مليار ليرة في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ بعد أن ارتفعت بنسبة ٦,٣٪ في العام ٢٠١٣. كما تظهر الإحصاءات أنّ إجمالي التسليفات المدعومة الفوائد، الموافق عليها في فترة ١٩٩٧-٢٠١٤ وصل إلى ٩٢٠١ مليار ليرة (أي ما يعادل ٦,١ مليارات دولار). وكانت هذه التسليفات ازدادت بنسبة ١٢,٥٪ في العام ٢٠١٤ بعد ارتفاعها بنسبة ١٠,٨٪ في العام ٢٠١٣. وشكّلت حصة قطاع الصناعة منها في نهاية كانون الأول ٢٠١٤ ما نسبته ٥٨,٧٪ مقابل ٣٠,٤٪ لقطاع السياحة و١٠,٩٪ لقطاع الزراعة. ويتمثل عنصر الدعم في أربعة مقوّمات: مدة القروض وهي لسبع أو عشر سنوات، وفترات السماح، ومستوى الفوائد المتمدّن في المتوسط، بالإضافة إلى تسهيلات وإعفاءات تركز إلى استعمال أو تخفيض الاحتياطي الإلزامي

توزع التسليفات المدعومة على القطاعات الاقتصادية
نهاية العام ٢٠١٤ (%)



المصدر: مصرف لبنان

18-2 في السياق ذاته، لا بدّ من التذكير بأنّ المصارف تلعب دوراً كبيراً في صيغ التمويل المتخصّصة للقطاع الخاص، مؤسّسات وأفراداً، من جهة أولى، كشريك مع الدولة اللبنانية وأيضاً مع المؤسّسات المالية الدولية والإقليمية، ومنها مؤسّسة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (OPIC)، والبنك الأوروبي للتّثمين (EIB)، والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD)، ومؤسّسة التمويل الدولية (IFC)، وصناديق التنمية العربية، وصندوق النقد العربي، إلخ... ومن جهة ثانية، كمقرض يتحمّل وحده مخاطر هذه التسليفات ويعرض أنواعاً جديدة ومتنوّعة من القروض.

19-2 وتشير آخر الإحصاءات المتوافرة حول طبيعة التسليفات الممنوحة من قِبَل القطاع المالي، والعائدة إلى نهاية كانون الأول ٢٠١٤، إلى أنّ نسبة عالية منها - وقدرها ٧٢.٣٪ - هي قروض ذات آجال محدّدة في حين تأخذ نسبة ٢٧.٧٪ من إجمالي التسليفات شكل تسهيلات مكشوفة وغير موثّقة بضمانات (Overdrafts). مع العلم أنّ القروض المكشوفة (Overdrafts) تُمنح عادةً للزبائن ذوي الأهلية الائتمانية العالية أو كبار الزبائن حيث يتركز إجمالي التسليفات، ما يجعل حصّتها متناسبة مع توزّع التسليفات حسب القيمة والمستفيدين. وفي نهاية العام ٢٠١٤، بلغت حصّة القروض مقابل تأمين عقاري ٣٤.٣٪، وحصّة القروض بكفالات شخصيّة ١٨.٣٪، وحصّة القروض مقابل ضمانات نقدية أو كفالات مصرفية ١٢.٦٪، في حين بلغت حصّة القروض مقابل ضمانات عينيّة أخرى ٤.٨٪، والقروض مقابل قيم مالية ٢.٣٪.

20-2 على صعيد توزّع التسليفات على القطاعات الاقتصادية، فإنه يتوافق بصورة عامّة مع مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، إذا ما استثنينا القطاع الزراعي الذي يحتاج إلى آليات تمويل متخصّصة كما هي الحال في معظم دول العالم، المتطوّرة منها والناشئة. مع الإشارة إلى أنّ التسليفات للقطاع الزراعي ارتفعت بنسبة فاقت ٢٠٪ في كل من العاقبتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤، وهي تتعدّى نسبة زيادة إجمالي التسليفات للقطاعات الاقتصادية كافة، والتي بلغت ٨.٥٪ في العام ٢٠١٣ و ٨.٤٪ في العام ٢٠١٤.

توزع تسليفات القطاع المالي المستعملة على القطاعات الاقتصادية (كما في نهاية الفترة)

كانون الأول ٢٠١٤		كانون الأول ٢٠١٣		كانون الأول ٢٠١٢		
النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	النسبة (%)	القيمة (مليار ليرة)	
٣٣.٩٨	٢٩٣٧٣	٣٤.٤٧	٢٧٥٠١	٣٤.٥٧	٢٥٤١٤	التجارة والخدمات
١٦.٧٤	١٤٤٧١	١٧.٣٥	١٣٨٤٠	١٦.٦٩	١٢٢٦٧	البناء والمقاولات
١٠.٧٨	٩٣٢٠	١١.٢٩	٩٠٠٧	١١.٤٨	٨٤٣٩	الصناعة
٢٨.٨١	٢٤٩١١	٢٧.٨٤	٢٢٢٠٧	٢٦.٣٥	١٩٣٦٨	القروض الشخصية
١٧.٢٣	١٤٨٩٣	١٦.١٣	١٢٨٦٦	١٤.٩١	١٠٩٥٧	منها: القروض السكنية
٥.٩٨	٥١٧١	٥.٤١	٤٣١٥	٦.٩٧	٥١٢٧	الوساطة المالية
١.١٥	٩٩٤	١.٠٣	٨٢٤	٠.٩٣	٦٨٣	الزراعة
٢.٥٦	٢٢١٤	٢.٦١	٢٠٨٣	٣.٠١	٢٢٠٩	قطاعات أخرى
١٠٠.٠	٨٦٤٥٤	١٠٠.٠	٧٩٧٧٧	١٠٠.٠	٧٣٥٠٧	المجموع

المصدر: مصرف لبنان

وقد أظهرت الإحصاءات ارتفاعاً جيّداً لقيمة التسليفات المستعملة والممنوحة لجميع القطاعات الإقتصادية بين نهاية العام ٢٠١٢ ونهاية العام ٢٠١٤. ويستمرّ تركّز التسليفات في قطاع التجارة والخدمات على الرغم من التراجع المستمرّ لحصّة هذا القطاع التي وصلت إلى ٣٤,٠٪ من إجمالي التسليفات في نهاية العام ٢٠١٤. كما تراجع حصّة البناء والمقاولات إلى ١٦,٧٪ من إجمالي التسليفات، وحصّة قطاع الصناعة إلى ١٠,٨٪. إنسجاماً مع التطورات الاقتصادية الحاصلة في البلاد مؤخراً، في المقابل، واصلت حصّة الأفراد أو القروض الشخصية ارتفاعها إلى ٢٨,٨٪، مع ارتفاع حصّة القروض السكنية التي تدخل ضمنها إلى ١٧,٢٪. كما ارتفعت حصّة الوساطة المالية إلى ٦,٠٪ وحصّة الزراعة قليلاً إلى ١,٢٪، في حين استقرت تقريباً حصّة القطاعات الأخرى على ٢,٥٪.

21-2 ويظهر توزّع هذه التسليفات على المناطق والمستفيدين تركّزها الواضح في منطقة بيروت وضواحيها ولمصلحة ساكنيها، مع تسجيل تراجع بطيء وتدرجي مع الوقت في حصّة هذه المنطقة لتصل إلى ٧٦,٩٪ من إجمالي التسليفات و٥٤,٨٪ من مجموع المستفيدين في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٧٨,٠٪ و٥٥,٧٪ على التوالي في نهاية العام ٢٠١٣. ويُعتبر هذا التركيز منسجماً مع تركّز النشاط الإقتصادي وتركّز السكّان ومستوى المداخل في العاصمة والضواحي.

22-2 ومن ناحية توزّع هذه التسليفات حسب الشرائح، تبين الإحصاءات أنّ التسليفات التي تزيد قيمتها عن مليار ليرة لبنانية يستفيد منها ١,٦٪ فقط (عدد ٧٨٢٣ شخصاً ومؤسسة) من إجمالي عدد المستفيدين الذي يقارب ٤٩٩ ألفاً، وهذه النسبة المتدنية تنسجم مع ما هو قائم في أي اقتصاد في العالم. ويستحوذ زهاء ٨٤٪ من المستفيدين على حوالي ١٠٪ من حجم التسليفات، في حين أن حصّة ١٦٪ منهم تقارب ٩٠٪.

توزع تسليفات حسب القيمة والمستفيدين (نهاية العام ٢٠١٤ - ٪، مليار ليرة وعدد)

حسب القيمة (٪)	حسب عدد المستفيدين (٪)	
٠,١	٩,٣١	أقل من ٥ ملايين ليرة
٤,٠٧	٥١,٩٩	٥-٢٥ مليون ليرة
٦,١٦	٢٢,٨٥	٢٥-١٠٠ مليون ليرة
١٤,٩٨	١٣,٠١	١٠٠-٥٠٠ مليون ليرة
٥,٠٥	١,٢٨	٥٠٠-١٠٠٠ مليون ليرة
١٣,٤١	١,٠٩	١٠٠٠-٥٠٠٠ مليون ليرة
٩,٣٦	٠,٢٣	٥٠٠٠-١٠٠٠٠ مليون ليرة
٤٦,٨٥	٠,٢٤	١٠٠٠٠ مليون ليرة وما فوق
٨٦٤٥٤	٤٩٩٤٤٥	المجموع (مليار ليرة-عدد)

المصدر: مصرف لبنان

26-2 في ما يخصّ محفظة المصارف التجارية بسندات اليوروبوندرز، وبعد ارتفاعها الواضح في العام ٢٠١٣، عادت وتراجعت من ١٧٦٠٨ ملايين دولار في نهاية العام المذكور إلى ١٦٣١١ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤. ويعود تراجعها في العام ٢٠١٤ بشكل رئيسي إلى أنّ استحقاقات سندات اليوروبوندرز العائدة للمصارف قد تجاوزت قيمة اكتتاباتها الجديدة بهذه السندات، كون إصدارات وزارة المالية لسندات اليوروبوندرز جاءت معتدلة نسبياً في العام المذكور.

27-2 نتيجة لذلك، ارتفعت حصّة التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة إلى ٥٦,٣٪ من إجمالي التسليفات لهذا القطاع في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٥٣,٣٪ في نهاية العام ٢٠١٣، فيما تراجعت حصّة التسليفات بالعملة الأجنبية إلى ٤٣,٧٪ مقابل ٤٦,٧٪ في التاريخين المذكورين على التوالي.

الموجودات الخارجية

28-2 تابعت ودائع المصارف التجارية لدى المصارف المراسلة تراجعها في العام ٢٠١٤ لتصل إلى حوالي ١٢,٢ مليار دولار في نهاية العام المذكور مقابل ١٤,٠ مليار دولار في نهاية العام ٢٠١٣. وبذلك، تكون هذه الودائع قد انخفضت بنسبة كبيرة بلغت ١٢,٨٪ في العام ٢٠١٤ بعد انخفاضها بنسبة أدنى بلغت ٣,٠٪ في العام ٢٠١٣. وقد تراجعت نسبتها من ١٥,٥٪ من ودائع الزبائن لدى المصارف بالعملة الأجنبية في نهاية العام ٢٠١٣ إلى ١٢,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٤. ويُعزى ذلك بشكل خاص إلى مردودها المنخفض جداً وتفضيل المصارف توظيفها لدى مصرف لبنان، علماً أنّ هذا الأخير يُعيد بدوره توظيفها لدى مصارف في الخارج، ما يعني أنّ هذه التوظيفات لازالت تتمتع بمستوى السيولة والمخاطر ذاته، في وقت تساهم في تدعيم احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية وفي ترسيخ الإستقرار النقدي.

29-2 وبالإضافة إلى كونها رافداً مهماً للسيولة بالعملة الأجنبية، تلعب هذه الودائع لدى المراسلين وظيفة هامة في تمويل تبادلات لبنان مع الخارج كما في إدارة المخاطر. لذلك، وعلى الرغم من المردود المنخفض لهذه التوظيفات الخارجية والبالغ أقل من ١٪ في المتوسط، تسعى المصارف دائماً في إدارة مواردها إلى تأمين حدّ أدنى من السيولة بالعملة الأجنبية لدى المصارف المراسلة بما يساعد على احتواء أية تطوّرات سلبية طارئة.

30-2 وتراجعت ودائع المصارف لدى المصارف المراسلة، صافيةً من الالتزامات تجاه المصارف غير المقيمة، إلى حوالي ٦,٣ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٨,٩ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠١٣. وبتعبير آخر، غطت الودائع لدى المصارف المراسلة أكثر من ضعفٍ (٢,١ مرة) الالتزامات الخارجية تجاه المصارف غير المقيمة في نهاية العام ٢٠١٤، مقابل ٢,٨ مرة في نهاية العام ٢٠١٣. مع الإشارة إلى أنّ المصارف غير المقيمة التي تملك حسابات دائنة في القطاع المصرفي هي بمعظمها مصارف تابعة للمصارف اللبنانية.

31-2 من جهة أخرى، تراجعت موجودات المصارف الخارجية الأخرى بنسبة ٤,٤٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ارتفاعها بنسبة ١٠,١٪ في العام ٢٠١٣، بحيث بلغت ٦٤٩٤ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٦٧٨٩ مليون دولار في نهاية العام ٢٠١٣. وتدخل بشكل أساسي ضمن هذه الموجودات الإستثمارات المباشرة في رساميل المصارف الشقيقة أو التابعة، وأيضاً الإستثمارات في سندات الدين في

الخارج التي لا تقل درجة تصنيفها عن BBB على أن تكون خاضعة لرقابة بلدان مصنفة تصنيفاً سيادياً بدرجة BBB وما فوق في حال كانت صادرة عن شركات. وتدرّ هذه التوظيفات مردوداً مرتفعاً قياساً على الودائع لدى المصارف غير المقيمة، كما تشكّل هذه الموجودات الخارجية تنوعاً مرغوباً فيه للتوظيفات الخارجية وتالياً توزيعاً للمخاطر.

الودائع لدى مصرف لبنان

32-2 تابعت موجودات المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ارتفاعها في العام ٢٠١٤ وبوتيرة سريعة، ووصلت إلى ٩٥٧٠٧ مليارات ليرة في نهاية العام المذكور مقابل ٨١٩٥٧ مليار ليرة في نهاية العام ٢٠١٣. فتكون بذلك قد ارتفعت بمقدار ١٣٧٥٠ مليار ليرة (٩,١٢ مليارات دولار) وبنسبة ١٦,٨٪ في العام ٢٠١٤ بعد ارتفاعها بنسبة أقل بلغت ٣,٥٪ في العام ٢٠١٣. ونتج الارتفاع الكبير لهذه التوظيفات في العام ٢٠١٤ عن الفائض في موارد المصارف التي لم تُوظف في الإقتصاد -مع تباطؤ حركة التسليف للقطاع الخاص وتراجع التسليفات للقطاع العام للأسباب التي أشرنا إليها- وعن إعادة توزيع المحافظ لا سيّما الودائع لدى المصارف المراسلة، هذا بالإضافة إلى تكوين الإحتياطي الإلزامي بالليرة والودائع الإلزامية بالعملة الأجنبية. وقد ارتفعت ايداعات المصارف بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان على نحو ملحوظ في العام ٢٠١٤، ما ساهم في تدعيم الإستقرار النقدي.

ثالثاً - المصارف وإدارة المخاطر

1-3 يترافق العمل المصرفي مع تعرّض المصارف لأنواع عدّة من المخاطر تعمل على إدارتها على نحو فعّال. وتعتمد إدارة المخاطر في لبنان بشكل أساسي على الإستراتيجيات والسياسات والإجراءات والسقوف في ما يخصّ أنواع المخاطر ودرجة التعرّض لها المرغوب فيها، والتي تحدّدتها وتوافق عليها مجالس الإدارة. وهي موضوع متابعة يومية من قبل اللجان والمديريات المعنية التي تضمّ أصحاب كفاية وخبرة عالية في تحديد وإدارة وضبط المخاطر المصرفية على أنواعها. وتعتمد المصارف اللبنانية الممارسات والقواعد التنظيمية والرقابية التي تستند إليها الصناعة المصرفية العالمية في هذا المجال، ملتزمةً تحديداً بالنظم وبضوابط العمل المصرفي التي تضعها السلطات النقدية والرقابية في لبنان كما في جميع الدول التي تعمل فيها، ومنها ما يتعلّق بتطبيق معايير يفرضها الواقع اللبناني إضافة إلى المعايير الدولية مع تكييف هذه القواعد والمعايير مع البنية المصرفية اللبنانية وخصوصيّتها وترك هامش من المرونة في التطبيق وتدرّجية التنفيذ وفق الحاجة.

لقد أنشأ مصرف لبنان في العام ٢٠١٤ "وحدة الإستقرار المالي" التي من مهامها الأساسية مراقبة الوضع المالي والمصرفي واستشراف المخاطر والأزمات المحتملة وتجنّب وقوعها. كما اتّخذ في العام ٢٠١٤ إجراءات احترازية إضافية هدفت إلى إدارة أفضل للمخاطر المصرفية، وتناولت بوجه خاص الإقراض للجهات المقرّبة، والتسليفات العقارية، ووضع سقوف جديدة على قروض التجزئة، وتكوين مؤونات واحتياطي عام على قروض التجزئة عند بروز أو حتى عدم بروز مؤشرات تعثر في التسديد، وتكوين مؤونات إجمالية على محفظة القروض المنتجة للفوائد من غير قروض التجزئة (جميع هذه التدابير مفصّلة في القسم الثاني من هذا التقرير). كما تجدر الإشارة إلى أنّه مع ارتفاع الأخطار الإقليمية، قامت لجنة الرقابة على المصارف منذ بداية الإضطرابات في بعض دول المنطقة بتنفيذ عدد من اختبارات الضغط Stress Testing على المصارف المعنية.

١ - شملت اختبارات الضغط محافظ القروض والتسليفات، وتقلّب أسعار القطع وتدوّت قيمة الأصول المأخوذة كضمانة، وطلب من المصارف اتّخاذ مؤونات إجمالية Collective Provisions نتيجة لهذه الاختبارات.

مخاطر تقلبات معدلات الفوائد (Interest Rate Risk)

2-3

لم يطرأ أي تطور سلبي في ما يتعلق بمخاطر تقلب الفائدة في العام ٢٠١٤ نظراً لبقاء معدلات الفائدة على الليرة اللبنانية والدولار الأميركي شبه مستقرة. وتعتبر مخاطر تقلبات الفوائد تحت السيطرة في ما يخص تسليفات المصارف للقطاع الخاص، لأنها في قسم كبير منها جارية، وتتم بالتالي مراجعة معدلات الفائدة المطبقة عليها بشكل دوري يتناسب إلى حد كبير مع فترة مراجعة معدلات الفائدة المطبقة على الودائع. ويختلف الوضع بشأن التسليفات التي تمنحها المصارف للقطاع العام وتوظيفاتها لدى المصرف المركزي في شهادات الإيداع لأن آجالها أطول نسبياً والفائدة عليها ثابتة وغير متحركة. فعلى سبيل المثال، بلغ الأجل المثقل على محفظة سندات الخزينة بالليرة حوالي ٣,٣ سنوات في نهاية العام ٢٠١٤، وحوالي ٥,٦ سنوات بالنسبة إلى سندات اليوروبوندر خارج التزامات مؤتمري باريس ٢ و٣. وما تجدر الإشارة إليه هنا أن الفائدة المدفوعة على الودائع بالليرة ترتبط بالمردود على سندات الخزينة بالليرة وليس العكس، كما أن المردود على سندات الخزينة وشهادات الإيداع الطويلة الأجل يأخذ في الاعتبار تلك المخاطر، أي تقلب معدلات الفوائد، إضافة إلى كونها أدوات مالية قابلة للتداول وتعتبر سائلة نسبياً بعكس التسليفات للقطاع الخاص، وكلها أمور تحد من هذه المخاطر. وفي حين أن المخاطر المتعلقة بارتفاع معدل الفائدة على الدولار الأميركي قد تكون مطروحة في المستقبل مع احتمال رفع بنك الاحتياطي الفدرالي معدلات الفائدة، غير أن انعكاساتها على كلفة موارد المصارف ستظل محدودة، ذلك أن تعديلها سيتم تدريجياً على عدة سنوات وكذلك زيادتها لئلا تؤثر سلباً على معدلات النمو الضعيفة أساساً في الولايات المتحدة الأميركية.

مخاطر سعر الصرف (Exchange Rate Risk)

3-3

بقيت مخاطر سعر الصرف متدنية ومقبولة في العام ٢٠١٤، إذ لم يطرأ أي جديد أو تغيير لناحية التزام الحكومة والمصرف المركزي بسياسة تثبيت سعر صرف الليرة اللبنانية بالدولار الأميركي، وتوافر الإمكانيات اللازمة لذلك. وقد ارتفعت احتياطات مصرف لبنان من العملات الأجنبية إلى مستويات قياسية جديدة، إذ وصلت إلى ٣٢٤,٣ ملايين دولار في نهاية العام ٢٠١٤، ما يغطي ١٩ شهراً من الاستيراد وحوالي ٦٧٪ من الكتلة النقدية بالليرة. كما بقيت مخاطر سعر الصرف متدنية لناحية بنية مراكز القطع في ميزانيات المصارف. فعلى سبيل التذكير، لا يُسمح للمصارف باتخاذ مراكز قطع عملانية، مدينة أو دائنة، تتعدى ١٪ من صافي الأموال الخاصة الأساسية، في حين يُسمح للمصارف بالاحتفاظ بمراكز قطع بنوية لحماية الرأسمال نسبتها ٦٠٪ كحد أعلى من الأموال الخاصة الأساسية الصافية.

مخاطر الإقراض (Credit Risk)

4-3

بقيت المخاطر المتعلقة بالتسليفات داخل الإقتصاد اللبناني مضبوطة إلى حد كبير عموماً، على الرغم من تباطؤ النمو الإقتصادي في السنوات الأخيرة. وقد ازدادت على نحو طفيف نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات إلى ٣,٦٪ في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل ٣,٤٪ في نهاية العام ٢٠١٣، في حين تراجعت المؤنات المكونة لتغطية الديون المشكوك بتحصيلها إلى ٧١,٠٪ مقابل ٧٥,٠٪ في نهاية العامين المذكورين على التوالي. والجدير ذكره أن نسبة الديون المشكوك بتحصيلها إلى إجمالي التسليفات بلغت ٤,٨٪ في المتوسط لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA في العام ٢٠١٤.

أما درجة تعرّض المصارف للمخاطر السيادية فقد ارتفعت في العام ٢٠١٤ بحيث وصلت حصّة تسليفات المصارف للقطاع العام وودائعها لدى مصرف لبنان إلى ٥٧,٤٪ من إجمالي التوظيفات في نهاية العام المذكور مقابل ٥٥,٨٪ في نهاية العام ٢٠١٣. والجدير ذكره أنّ جزءاً لا بأس به (حوالي ٤٩,٣٪) من التوظيف لدى القطاع العام ومصرف لبنان هو بالعملة الوطنية بحيث ينتفي عملياً خطر عدم تسديده. أما التوظيفات بالعملة الأجنبية، فهي في جزء كبير منها لدى مصرف لبنان، الذي يعيد بدوره توظيفها خارجياً في أدوات قليلة المخاطر ومرتفعة السيولة قد تكون مشابهة لموجودات المصارف في الخارج. مع العلم أنّه لم يطرأ تطوّر سلبي ملحوظ لناحية التصنيف السيادي للدولة اللبنانية في العام ٢٠١٤، إذ أقيمت كل من وكالتي "ستاندراند بورز" و"فيتش" تصنيف سندات الحكومة اللبنانية دون أيّ تغيير في العام المذكور، في حين خفّضت وكالة "موديز" في كانون الأول ٢٠١٤ تصنيف لبنان من B1 إلى B2 مع نظرة مستقبلية سلبية. علماً أنّ الدولة اللبنانية لم تعرف يوماً تخلفاً عن الدفع، كما أنّ سندات اليوروبندز هي في جزء كبير منها محمولة من جهات مقيمة مسؤولة، ما يخفّف من مخاطر عدم السداد.

5-3

وتتحكّم المصارف إلى حدّ كبير بمخاطر الإقراض، وتسعى دائماً إلى تحسين نوعية محفظة القروض وإلى التحوط، فهي تملك قاعدة معلومات مهمّة ومتزايدة ومحدّثة عن زبائنها وعن القطاعات التي تعمل فيها، ما يمكّنها من درس ملفات العملاء بمزيد من العمق قبل منح التسليفات، وتعرّز دور وحدات إدارة المخاطر، وتأخذ الضمانات الكافية على تسليفاتهما، وتقوم بتصنيفها دورياً بحسب تعليمات السلطات النقدية والرقابية وبتكوين المؤنات اللازمة عليها حسب تصنيفها، بحيث تغطّي القروض الرديئة بالمؤنات على نحو كامل وتدرج خارج الميزانية. كما تلتزم المصارف بالمعايير الاحترازية المتعلقة بالتسليفات لمقتضى واحد وتلك الممنوحة للجهات المقرّبة، من أفراد وشركات. بالإضافة إلى ذلك، تطلب إدارات المصارف من المؤسسات الكبيرة ومن كبار المقترضين توفير ميزانيات مدقّقة، من جهة، وضمانات مقبولة، من جهة ثانية، خصوصاً في ما يعود للتسليفات غير المغطّاة بأيّة ضمانات والتي تقارب حصّتها ٢٨٪ من إجمالي محفظة التسليف للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم.

مخاطر السيولة (Liquidity Risk)

6-3

يتمتّع القطاع المصرفي اللبناني بمعدّلات سيولة مرتفعة، سواء بالليرة أو بالعملة الأجنبية، ما يبقّي مخاطر السيولة إلى حدّ كبير تحت السيطرة. فالمصارف تعتمد منذ سنوات استراتيجية تأمين حدّ أدنى من السيولة، بالليرة وبشكل خاص بالعملة الأجنبية، حرصاً على تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي عموماً والمحافظة عليها في حال استجدّت أيّ تطوّرات سلبية يقتضي التعامل معها بسرعة. وقد أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها في تجاوز أزمات عدّة، ورسّخت الثقة بالقطاع وساهمت في المحافظة على الاستقرار النقدي. وبلغ معدّل السيولة الاجمالية بالليرة وبالعملة الأجنبية، أي الموفورات ومحفظة سندات الخزينة بالليرة وبالعملة الأجنبية لأقل من سنة والموجودات الخارجية من دون التسليفات للقطاع الخاص غير المقيم، أكثر من ٥٧٪ من الودائع الإجمالية والالتزامات الأخرى في نهاية العام ٢٠١٤ مقابل حوالي ٥٦٪ في نهاية العام ٢٠١٣، وهي الأعلى في المنطقة. كما يبلغ معدّل السيولة الأولية بالعملة الأجنبية، أي الودائع لدى مصرف لبنان ولدى المصارف في الخارج، حوالي ٤٧٪ من الودائع والالتزامات بهذه العملات، علماً أنّ هذا المستوى المرتفع يُعتبر ضرورياً لإدارة سليمة للودائع بالعملة الأجنبية في اقتصاد مدولر وفي غياب المقرض في المقام الأخير.

مخاطر الملاءة (Solvency Risk)

7-3 يتمتع القطاع المصرفي اللبناني بمستويات ملاءة مرتفعة بأفضل مقاييس الصناعة المصرفية العالمية ومنها بازل، إذ بلغ معدّل الملاءة لديه (Total Capital/Risk Weighted Assets) بحسب السلطات النقدية والرقابية حوالي ١٤٠٪ في نهاية حزيران ٢٠١٤ بمعيّار بازل ٢. ويواكب الجهاز المصرفي دوماً التنظيمات والتدابير الجديدة المطروحة على الصعيد العالمي، والتي أصبحت أكثر تشدّداً مع رفع مستوى الجودة والشفافية في قاعدة رأس المال وتعزيز درجة تغطية المخاطر وضبط عملية الإفراط في الاستدانة، أو نسبة الدين في الموارد المصرفية وغيرها من الأمور، مع الإشارة إلى أنّ لجنة بازل تترك للسلطات النقدية المحليّة هامشاً مهمّاً لتقدير ما يلائم السوق المحليّة.

8-3 وترى السلطات النقدية أنّ القطاع المصرفي اللبناني لن يواجه مصاعب ترتبط بتطبيق مقرّرات بازل ٣. وكان المصرف المركزي قد طلب من المصارف من خلال التعميم الوسيط رقم ٢٨٢ الوصول إلى معدّل ١٢٪ (الأموال الخاصة الإجمالية/مجموع الموجودات المرّجحة) في نهاية العام ٢٠١٥. علماً أنّ اتفاقية بازل الثالثة تعطي مهلة للوصول إلى معدّل ١٠,٥٪ حتى العام ٢٠١٩. كما ترى السلطات النقدية أنّه سيتمّ التوصل إلى هذه النسب من خلال إعادة ضخّ جزء من الأرباح في الأموال الخاصّة ومن خلال إصدار الأسهم، ما يؤدّي إلى تقوية الأموال الخاصّة الأساسيّة، وهذا ما كان يحصل في السنوات الأخيرة الماضية.

مخاطر السمعة الناتجة عن عدم تطبيق إجراءات الإلتزام (Compliance)

9-3 اتّخذ المصرف المركزي في السنوات الأخيرة، وبدعم من المصارف، إجراءات هامة في مجال مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، نذكر منها إصداره للتعميم رقم ٢٠١٢/١٢٦ الذي يختصّ بعلاقة المصارف بالمراسلين، والتعميم رقم ٢٠١٣/١٢٨ الذي يتعلّق بإنشاء دائرة امتثال Compliance Department، ليصدر في أيلول ٢٠١٤ التعميم الوسيط رقم ٣٧١ الذي يطلب فيه من المصارف، بين أمور عدّة، تعيين مسؤول عن مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في كل من فروع المصرف. كما أصدرت هيئة التحقيق الخاصّة، من جهتها، ٤ إعلانات جديدة للمصارف في العام ٢٠١٤.

10-3 كذلك، تتعامل المصارف على نحو واعي ومسؤول مع موضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات الدولية المفروضة على الأفراد والمؤسسات في عدد من الدول حتى تلك الصادرة عن جهات دولية أخرى غير الأمم المتّحدة التي يلتزم بها لبنان طبعاً، وذلك بهدف حماية القطاع المصرفي. وتركّز المصارف على إخضاع موظفيها بشكل دائم ومكثّف لدورات تدريبية من تنظيم المصرف المركزي، وجمعية المصارف، والمصارف ذاتها، إضافة إلى جهات أخرى، وهي دورات تغطّي القوانين والأنظمة وأيضاً المعايير والتطوّرات العالمية المتعلّقة بموضوع مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، بهدف الوصول إلى مستوى أعلى من الثقافة والتقنية والإحترافية في العمل المصرفي.

11-3 في الإطار ذاته، وبقرار من لجنة التحقّق ومكافحة تبييض الأموال في جمعية المصارف، عُقدت في العامين ٢٠١٣ و٢٠١٤ لقاءات عدّة موسّعة لمسؤولي دوائر الإمتثال في المصارف العاملة في لبنان Compliance General Meeting، حيث تمّ التباحث والتنسيق في مواضيع مكافحة تبييض الأموال والقانون الأميركي للإمتثال الضريبي FATCA والعلاقة مع المصارف المرأسلة،

إضافة إلى مواضيع أخرى.

كما واصلت جمعية مصارف لبنان والمصارف اللبنانية في العام ٢٠١٤ تحركاتها واتصالاتها الخارجية التي استهدفت بشكل خاص الولايات المتحدة الأميركية وعددًا من الدول الأوروبية ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى القطاع المصرفي، من خلال اجتماعات مع مسؤولين رسميين ومصرفيين رفيعي المستوى، وذلك بهدف تحسين سمعة القطاع المصرفي اللبناني وصورته في الخارج، والمحافظة لابل تقوية العلاقة مع المصارف المراسلة، خدمة لمصلحة الزبائن والقطاع المصرفي والإقتصاد اللبناني.

رابعاً – الأداء المصرفي

1-4 في العام ٢٠١٤، ارتفعت الأرباح الصافية للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) بنسبة ٢٠,٦٪ بعد زيادة بلغت ٤,٩٪ في العام ٢٠١٣، في ظل بيئة العمل والأوضاع غير المساعدة القائمة. وقد بلغت قيمة الأرباح الصافية المجمعة للمصارف العاملة في لبنان (فروع لبنان) ٢٥٣٦ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٨٢ مليون دولار) في العام ٢٠١٤ مقابل ٢٤٧١ مليار ليرة (ما يعادل ١٦٣٩ مليون دولار أميركي) في العام ٢٠١٣.

2-4 ومع ارتفاع أرباح المصارف في العام ٢٠١٤ بنسبة أدنى من نسبة ارتفاع إجمالي موجوداتها (٦,٦٪) ونسبة زيادة أموالها الخاصة الأساسية (١٢,٠٪)، **انخفض العائد على متوسط حقوق المساهمين (ROAE)** إلى ١١,٣٢٪ في العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع ١٢,٢٣٪ في العام ٢٠١٣، كما انخفض **العائد على متوسط الموجودات (ROAA)** إلى ٠,٩٧٪ بالمقارنة مع ١,٠١٪ في التاريخين المذكورين. فقد أدّى انخفاض كل من العائد على الموجودات بين العاقبتين ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بالشكل المشار إليه ومضاعف حقوق المساهمين (Equity multiplier)، أي إجمالي الموجودات إلى إجمالي الرساميل، من ١٢,١١ إلى ١١,٧٣ إلى إحداث هذا الانخفاض في العائد على حقوق المساهمين.

3-4 أما الانخفاض في العائد على الموجودات، في إشارة إلى تراجع فعالية تحويل التوظيفات إلى صافي أرباح، فتأثر بدوره بتراجع هامش الربح (Profit margin)، أي صافي الأرباح إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية، من ١٦,٧٣٪ إلى ١٥,٥٤٪ ما يدل على تراجع القدرة على التحكم بالكلفة (Cost control) وربما عدم ملاءمة سياسات تسعير الخدمات والمنتجات المصرفية. كما يمكن تفسير تدني العائد على الموجودات من منظور آخر يتمثل بتراجع صافي هامش الفائدة (Net interest margin)، أي الفوائد المقبوضة ناقص الفوائد المدفوعة إلى إجمالي الموجودات، من ١,٧٥٪ إلى ١,٧١٪، مما يعكس تراجع فعالية إدارة تكاليف الفائدة.

أما التراجع في مُضاعف حقوق المساهمين، فجاء نتيجة اعتماد المصارف بشكل أكبر على الرأسمال في توسّع الموجودات أو التوظيفات وبشكل أقل على الالتزامات من خارج المساهمين، أي على أدوات الدين من ودائع وغيرها. ويدل ذلك مجدداً على العلاقة المعاكسة بين الملاءة والربحية.

4-4 ويمثل كلٌّ من العائد على الأموال الخاصة والمردود على متوسط التوظيفات لدى المصارف في لبنان المتوسط العالمي بينما يقلّ عمّا هو قائم في الدول العربية والناشئة. وعلى سبيل المقارنة، فقد بلغ العائد على متوسط حقوق المساهمين ١٢,٧٪ والعائد على متوسط الموجودات ١,٦٪ لدى المصارف العربية المئة والخمسين الأولى حسب آخر المعطيات المتوافرة.

5-4 وعادت نسبة الكلفة إلى المردود إلى الارتفاع بشكل ملحوظ من ٥٢,٥٪ في العام ٢٠١٣ إلى ٥٧,٩٪ في العام ٢٠١٤. فعلى الرغم من ارتفاع الناتج المصرفي الصافي بحوالي ١١,٠٪ والذي ساعد في تحقيقه انخفاض صافي المؤنات على الديون المشكوك بتحصيلها، فإن زيادة الكلفة المتضمّنة مجموع أعباء المستخدمين والأعباء الإدارية والعمومية وأعباء الاستثمار العامة الأخرى جاءت أعلى ببلوغها ٢٧,٢٪. ويجدر القول بأن المصارف عمدت إلى مراجعة صافي المؤنات على القروض المشكوك بتحصيلها وتخفيضها في العام ٢٠١٣ وتحرير جزء منها في العام ٢٠١٤ بعد أن كوّنت مؤنات إضافية في السابق بسبب الأوضاع الاقتصادية والمحلية والمخاطر التي طالت زبائنها في الدول المجاورة.

حسابات النتيجة في القطاع المصرفي (مليار ليرة)

٢٠١٤	٢٠١٣	
١٣٧٣٣	١٢٧١١	١- الفوائد المقبوضة
٩٢٤٤	٨٤٢٢	٢- الفوائد المدفوعة
٤٤٨٩	٤٢٨٩	٣- هامش الفائدة (١)-(٢)
٨٩-	١٦٦	٤- صافي المؤنات
٤٥٧٥	٤١٢٣	٥- صافي الفوائد المقبوضة (٣)-(٤) أو الناتج المصرفي الصافي
٢٥٥٤	٢٠٦١	٦- صافي العمولات والإيرادات الأخرى
٧١٢٩	٦١٨٤	٧- الناتج المالي الصافي (٥)+(٦)
٤١٢٩	٣٢٤٥	٨- الأعباء الإدارية والعمومية والتشغيلية الأخرى
٣٠٠٠	٢٩٣٩	٩- النتيجة العادية قبل الضريبة (٧)-(٨)
٣٠	٤-	١٠- إيرادات صافية استثنائية
٤٩٤	٤٦٤	١١- الضريبة على الأرباح
٢٥٣٦	٢٤٧١	١٢- الأرباح الصافية (٩) + (١٠) - (١١)

المصدر: مصرف لبنان

6-4 ويفصّل الجدول أدناه تطور الإيرادات بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. فقد ارتفع مجموعها من ١٤٧٦٨ مليار ليرة إلى ١٦٣١٧ ملياراً على التوالي، مسجّلاً بذلك زيادة قيمتها ١٥٤٩ مليار ليرة ونسبتها ١٠,٥٪ (+٥,٤٪ في العام ٢٠١٣). ونتج ذلك من ارتفاع الفوائد المقبوضة بنسبة ٨٪ (٦,٦٪ في العام ٢٠١٣) وارتفاع الإيرادات الأخرى وصافي العمولات بنسبة كبيرة بلغت ٢٥,٦٪ (مقابل انخفاضها بنسبة

التقرير السنوي ٢٠١٤

١,١٪ في العام ٢٠١٣). وترتبط الفوائد المقبوضة بكل من التسليفات للقطاع الخاص والاستثمارات بالأدوات المالية السيادية - من سندات خزينة وشهادات إيداع بالعملة الوطنية وبالدولار الأميركي - وغير السيادية، علماً أن الفوائد في سوق بيروت كانت مستقرّة على العموم، كما أن الفائدة العالمية بقيت عند مستوياتها المتدنية جداً. ونجم الارتفاع في صافي العمولات من نشاط بنود خارج الميزانية وغيرها من الخدمات المصرفية المنتجة للعمولات. وعليه، انخفضت حصة الفوائد المقبوضة من ٨٦,١٪ من إجمالي الإيرادات في العام ٢٠١٣ إلى ٨٤,٢٪ في العام ٢٠١٤، مقابل ارتفاع حصة العمولات والإيرادات الأخرى من ١٣,٩٪ إلى ١٥,٨٪ في التاريخين المذكورين على التوالي.

ولربّما المقارنة الأهم هي أن حصة صافي الفوائد المقبوضة من الناتج المالي الصافي انخفضت من ٦٦,٧٪ إلى ٦٤,٢٪ في هذين العامين على التوالي لترتفع بالتالي حصة صافي العمولات والإيرادات الأخرى من ٣٣,٣٪ إلى ٣٥,٨٪ في العامين المشار إليهما تبعاً، مع اهتمام المصارف المتزايد بتنوع الخدمات، ومنها تعزيز الصيرفة الخاصة، والعمليات بالتجزئة وخدمات أسواق رأس المال والخدمات الاستشارية وتمويل التجارة وعمليات أخرى خارج الميزانية، لتجني دخلاً مرادفاً من غير الفوائد على شكل رسوم وعمولات.

توزع الإيرادات (مليار ليرة)

التغيّر (%)	٢٠١٤	٢٠١٣	
٨,٠+	١٣٧٣٣	١٢٧١١	فوائد مقبوضة
٢٥,٦+	٢٥٨٤	٢٠٥٧	صافي العمولات والإيرادات الأخرى (استثمارية وغير استثمارية)
١,٠٥+	١٦٣١٧	١٤٧٦٨	مجموع الإيرادات

المصدر: مصرف لبنان

7-4 ويفصّل الجدول التالي تطور النفقات وتوزعها بين عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤. فقد ارتفع مجموعها من ١٢٢٩٧ مليار ليرة إلى ١٣٧٨١ ملياراً، أي بما قيمته ١٤٨٤ مليار ليرة ونسبته ١٢,١٪ (+٥,٦٪ في العام ٢٠١٣).

توزع النفقات (مليار ليرة)

التغيّر (%)	٢٠١٤	٢٠١٣	
٩,٨+	٩٢٤٤	٨٤٢٢	فوائد مدفوعة
-	٨٦-	١٦٦	صافي المؤونات
٢٧,٢+	٤١٢٩	٣٢٤٥	الأعباء التشغيلية والإدارية
٩,١+	١٩١٠	١٧٥٠	منها أعباء الموظفين
٦,٥+	٤٩٤	٤٦٤	الضريبة على الأرباح
١٢,١+	١٣٧٨١	١٢٢٩٧	مجموع النفقات

المصدر: مصرف لبنان

ولقد ازدادت الفوائد المدفوعة بنسبة ٩,٨٪ في العام ٢٠١٤ بالمقارنة مع زيادة بنسبة ٦,٩٪ في العام ٢٠١٣، متجاوزةً بذلك نسبة الزيادة في الفوائد المقبوضة. وارتبط ذلك بزيادة حجم الودائع بنسبة قاربت ٦٪ مترافقة مع ارتفاع بسيط في متوسط معدلات الفائدة الدائنة، بالإضافة إلى بقاء الفائدة المدفوعة على ودايع القطاع المالي غير المقيم عند مستويات منخفضة.

وفي العام ٢٠١٤، حرّرت المصارف جزءاً من صافي المؤونات على القروض والتسليفات (٨٦ مليار ليرة) بعد أن خفّضتها في العام ٢٠١٣، علماً أن تكوين المؤونات تهدف إلى التحوط من المخاطر كما سبق وأشرنا.

وارتفعت الأعباء الإدارية والعمومية الأخرى بنسبة ٢٧,٢٪ في العام ٢٠١٤ (٦,٥٪ في العام ٢٠١٣)، وتأتي ذلك في جزء منه من زيادة أعباء المستخدمين (+٩,١٪ في العام ٢٠١٤ مقابل ٤,٩٪ في العام ٢٠١٣)، والتي ارتبطت بارتفاع عدد الموظفين في القطاع (+٧١٤ شخصاً في العام ٢٠١٤) والزيادة السنوية والتقديمات التي تمنحها المصارف للعاملين لديها بموجب عقد العمل الجماعي. يُذكر أن زيادة الأعباء التشغيلية الأخرى التي تتحملها المصارف، والتي تصبّ في خانة عمليات التحديث والتطوير المطلوبة لمجارة العمل المصرفي العالمي، قد ازدادت بنسبة ملحوظة بلغت ٤٨,٤٪ في العام ٢٠١٤ مقابل زيادة نسبتها ٨,٤٪ في العام ٢٠١٣. وارتفعت قيمة الضريبة على الأرباح بنسبة ٦,٥٪ في العام ٢٠١٤ (٣,٦٪ في العام ٢٠١٣) لتصل إلى ٤٩٤ مليار ليرة مقابل ٤٦٤ ملياراً في العام ٢٠١٣، بحيث شكّلت حوالي ١٦,٥٪ من الربح الصافي قبل الضريبة.

